

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الثامنة والأربعون

فيينا، 23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020

البند 14 من جدول الأعمال المؤقت

معالجة التوصيات المنبثقة عن استعراض

وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم

والإدارة في اليونيدو

التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو

تقرير من المدير العام

وفقاً للمقرر م ت ص-45/م-10، تتضمن هذه الوثيقة تقريراً مرحلياً مقدماً من المدير العام عن تنفيذ التوصيات المنبثقة عن استعراض وحدة التفتيش المشتركة للتنظيم والإدارة في اليونيدو (IDB.45/14/Add.1). ويأتي هذا التقرير متابعةً للتقرير المقدم إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السابعة والأربعين (IDB.47/20).

أولاً - مقدمة

- 1- نظر المجلس، في دورته الخامسة والأربعين، في تقرير وحدة التفتيش المشتركة عن استعراض التنظيم والإدارة في اليونيدو (IDB.45/14/Add.1) وتعليقات المدير العام على ذلك التقرير (IDB.45/1/Add.2). وبناءً على ذلك، طلب المجلس إلى المدير العام أن ينفذ التوصيات الموجهة إليه، في حدود الموارد المتاحة، وأن يقدم إلى المجلس في دورته السادسة والأربعين تقريراً مرحلياً في هذا الشأن (المقرر م ت ص-45/م-10). وقد قُدم ذلك التقرير في الوثيقة IDB.46/15.
- 2- ويسرُّ المدير العام أن يحيل في هذه الوثيقة تقريراً عن التقدم الذي أحرزته الأمانة في تنفيذ توصيات وحدة التفتيش المشتركة.

لدواعي التوفير، لم تُطبع هذه الوثيقة. لذا، يُرجى من أعضاء الوفود التكرم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.



ثانياً - توصيات وحدة التفتيش المشتركة واليونسكو بشأن التقدم المحرز

التوصيات	الجهة المسؤولة	رُد اليونسكو
1	يُدعى المؤتمر العام إلى النظر، في دورته السابعة عشرة في عام 2017، في الاستراتيجيات التي اقترحتها المدير العام لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز بصفة خاصة على الهدف 9، وضمان أن يكون دور المنظمة محددًا تحديداً جيداً، وتوفير الموارد اللازمة عن طريق البرامج والمبادرات المتعاقبة من أجل تنفيذ تلك الاستراتيجيات.	<p>قُبِلت - قيد التنفيذ</p> <p>عقب اعتماد القرار م ع 17/ق-1، أحرز تقدم في دعم تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2018-2021. ولدى اليونسكو إطار لضمان النوعية وإطار متكامل منقح بشأن النتائج والأداء، حيث قُدِّمت مؤشرات ذلك الإطار إلى الدورة الثامنة عشرة للمؤتمر العام (GC.18/CRP.4). وقد أصدرت اليونسكو أيضاً أمراً إدارياً بشأن الإدارة الرامية إلى تحقيق النتائج: دليل بشأن نهج وأدوات اليونسكو المتعلقة بالإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء في عام 2020. ومع بدء العمل بذلك الإطار، وضعت استراتيجيات وأطر وخطط تشغيلية جديدة متماشية مع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل 2018-2021، ومنها إطار اليونسكو الاستراتيجي للشراكة مع البلدان المتوسطة الدخل، الذي عرض على المجلس في دورته السابعة والأربعين (IDB.47/26)، واستراتيجية اليونسكو للدول الجزرية الصغيرة النامية لفترة 2019-2025، التي عرضت على المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة (GC.18/CRP.5). ويجري حالياً التحضير لإعداد برنامج وميزانية الفترة 2020-2023 بالاستناد إلى الميزانية القائمة على النتائج.</p>
2	ينبغي للمدير العام أن ينظر في إضفاء الطابع الرسمي على الإحاطات الداخلية للإدارة العليا بغية تعزيز وظيفتي التنسيق وتبادل المعلومات على النطاق المؤسسي من أجل دعم المجلس التنفيذي في إدارة المنظمة.	<p>قُبِلت - نُقِّدت</p> <p>صدر تعميم إعلامي يصفى الطابع الرسمي على اجتماع الإدارة العليا الداخلي باعتباره آلية للتنسيق وتبادل المعلومات (IC/2017/08).</p>
3	ينبغي لمجلس التنمية الصناعية أن يكفل توافر موارد كافية من الميزانية العادية لتمويل المهام الأساسية للمنظمة لتمكينها من الاضطلاع بجميع ولاياتها على نحو منسق ومستدام بوصفها وكالة متخصصة تابعة للأمم المتحدة، وذلك تمشياً مع أحكام إعلان ليما. وفي هذا السياق، يجوز للمجلس أيضاً، وفقاً لمقرره م ت ص -44/م-8، أن يدعو الدول الأعضاء في اليونسكو إلى زيادة مساهماتها في الحسابات الخاصة التي أنشأتها الأمانة.	<p>قيد النظر</p> <p>لا تزال المناقشات جارية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرامج والميزانية، لاستعراض الخيارات المتاحة لتحسين وضع اليونسكو المالي.</p> <p>وفي الوقت نفسه، تواصل اليونسكو حورها مع الدول الأعضاء بشأن تخصيص الاشتراكات المقررة في حينها، وذلك عن طريق تقديم تقارير منتظمة إلى اللجنة والمجلس، وعلى وجه التحديد من خلال تقارير المدير العام عن وضع اليونسكو المالي. كما تدأب المنظمة على تشجيع الدول الأعضاء على تقديم تبرعات إلى حسابي التبرعات للأشطة الأساسية وصندوق التجهيزات الكبرى، بما في ذلك طلب تخليها عن الأرصدة غير المنقفة.</p>

4 ينبغي للمدير العام أن يقدّم إلى مجلس التنمية الصناعية الرئيسي التنفيذي

في دورته السادسة والأربعين في عام 2018 تقريراً شاملاً يبرمي إلى تحسين الوضع المالي للمنظمة، مع دمج المقترحات بشأن الفئات الرئيسية لمواردها (الميزانية العادية والميزانية التشغيلية والتبرعات).

5 ينبغي للمدير العام أن يوسع نطاق استراتيجية إدارة المخاطر، المقدمة في الدورة الرابعة والأربعين لمجلس التنمية الصناعية في عام 2016، من أجل المعالجة الشاملة لجميع المخاطر الرئيسية التي تواجهها المنظمة بتدابير ملائمة للتخفيف من آثار تلك المخاطر، وأن يقدّمها إلى المجلس من أجل إقرارها في دورته السادسة والأربعين في عام 2018.

الرئيس التنفيذي

أحاطت الأمانة علماً بهذه التوصية

يجري في إطار المناقشات الجارية في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية استعراض الخيارات المتاحة لتحسين وضع اليونيدو المالي، واستناداً إلى مقترح قدمه الفريق العامل غير الرسمي المعني بالمسائل المتصلة بلجنة البرنامج والميزانية، أن المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة للمدير العام بأن يستلّف من صندوق رأس المال المتداول ما قد يلزم من مبالغ لتمويل اعتمادات الميزانية إلى حين تلقّي الاشتراكات (م ع-18/م-13، 13، '3). ومن شأن ذلك أن يمكن المنظمة من زيادة استخدام الميزانية ومن ثم تخفيض أرصدة الاعتمادات غير المنقّدة.

قُبِلت - قيد التنفيذ

أُنشئت لجنة لإدارة المخاطر بغية مواصلة إعداد استراتيجية اليونيدو لإدارة المخاطر وإسداء المشورة إلى المجلس التنفيذي بشأن التدابير التي يتعيّن اتخاذها، وكما أُشير في الوثيقة IDB.47/16، أُنجز مدير إدارة العلاقات الخارجية، وهو جهة الوصل المعنية بالمخاطر في اليونيدو، عملية أولية لرسم خريطة للمخاطر على نطاق المنظمة من أجل تحديد المخاطر الرئيسية المتصوّرة في المجالات الرئيسية لعمليات اليونيدو. وجمعت دراسة استقصائية أيضاً معلومات عمّا يُعزّم تنفيذه أو ما يجري تنفيذه بالفعل من الاستراتيجيات والإجراءات ذات الصلة.

وقدّمت النتائج المجمّعة من عملية رسم خريطة المخاطر الداخلية إلى لجنة إدارة المخاطر. وقامت لجنة إدارة المخاطر بتحليل المخاطر المتصوّرة تجاه الإطار البرنامجي المتوسط الأجل وتصنيف تلك المخاطر وتجميعها، ممّا أفضى إلى إنشاء سجل أولي للمخاطر المؤسسية.

واستجابة للاهتمام والدعم القويين اللذين أبدتهما الدول الأعضاء بشأن هذه المسألة، عرضت جهة الوصل في اليونيدو على الدول الأعضاء نتائج العملية الأولية لرسم خريطة المخاطر، ولمحة عن سمات إدارة المخاطر المؤسسية لدى اليونيدو، والسجل الأولي للمخاطر المؤسسية، في إطار جلسة إحاطة عقدت في 14 كانون الأول/ديسمبر 2018.

وعن طريق جهة الوصل المعنية بالمخاطر، شاركت اليونيدو بنشاط في فرقة العمل المتعددة الوظائف المعنية بإدارة المخاطر، التابعة للجنة الإدارية الرفيعة المستوى. وقد وضعت فرقة العمل، التي تتألف من مختلف منظمات الأمم المتحدة، نموذجاً لدرجة الوعي بالمخاطر لاستخدامه أداة مرجعية لمنظمات الأمم المتحدة التي تعمل على تنفيذ الإدارة المؤسسية للمخاطر. وأتاحت مشاركة اليونيدو في فرقة العمل الحصول على تعقيبات لا تُعدّر بثمن بشأن صقل نهجها الرامي إلى النهوض بتنظيم الإطار السياسي للإدارة المؤسسية للمخاطر في المنظمة.

وفي سياق العمل من أجل زيادة نضج إدارة المخاطر المؤسسية في اليونيدو، أعدت لجنة إدارة المخاطر خطة عمل تستند إلى نموذجها لدرجة الوعي بالمخاطر وأفضل الممارسات المتبعة في الإدارة المؤسسية للمخاطر. وتزكّر خطة العمل على ما يلي: التحقق من المخاطر التي حازت على أعلى تصنيف؛ وتعزيز الحوار داخل الإدارة بشأن سمات المخاطر، بغية تحديد مستوى تقبل المخاطر ودرجة تحمّلها والعبءات المحددة لها؛ وتحديد تدابير التخفيف من المخاطر المقبولة وتحديث تلك التدابير؛ وإسناد المسؤولية عن المخاطر؛ وتقديم مدخلات موضوعية من أجل تحديث إطار الرقابة الداخلية؛ وترسيخ فهم مشترك للمخاطر في المنظمة من خلال الوثائق الإرشادية. ومن شأن ذلك أن يساعد في نهاية المطاف على تحديد المخاطر القصوى التي تواجهها المنظمة، وكذلك تدابير التخفيف من تلك المخاطر والمسؤولية عنها.

وقد سلّط الضوء في تدخّلات من جانب الدول الأعضاء تحديداً على المخاطر المحتملة في انسحاب دول أعضاء من المنظمة بوصفها إحدى المخاطر البالغة التأثير في وضع اليونيدو المالي. وتواصل إدارة العلاقات الخارجية حوارها مع عدد من الدول الأعضاء السابقة بهذا الشأن، مع التركيز في الوقت ذاته أيضاً على توطيد علاقات اليونيدو بدول أخرى غير أعضاء.

وفي عام 2019، خضعت اليونيدو لاستعراض متعمق (هو الأول من نوعه) من جانب شبكة تقييم أداء المنظمات المتعددة الأطراف التي أبلغت عن أمور منها عدم وجود "إطار رسمي وموحد لإدارة المخاطر على نطاق المنظمة". وفي أوائل عام 2020، شاركت اليونيدو في الدراسة الاستقصائية التي أجريت في إطار مشروع وحدة التفتيش المشتركة "A.449": إدارة المخاطر المؤسسية؛ النهج والاستخدامات في مؤسسات منظومة الأمم المتحدة".

وفي حزيران/يونيه 2020، أسفرت عملية إعادة هيكلة لآمانة اليونيدو عن إنشاء منصب مستشار خاص للمدير العام بشأن تنسيق العمليات وإدارة المخاطر، مما يشير إلى تزايد الاهتمام بهذا الموضوع.

ومن المقرر تقديم رسالة مشتركة إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته الثامنة والأربعين (23-25 تشرين الثاني/نوفمبر 2020) لتقديم لمحة عامة متكاملة عن التقدم المحرز على صعيد سياسة إدارة المخاطر المؤسسية، وإطار الرقابة الداخلية، وإطار المساءلة، وخطة استراتيجية سير الأعمال.

قُبلت - قيد التنفيذ

في أعقاب موافقة المجلس التنفيذي على خريطة الطريق الخاصة بسياسات الموارد البشرية، نُقح حتى الآن ما يلي:

1- إطار اليونيدو للكفاءات: صدر في 21 أيار/مايو 2019 في نشرة المدير العام DGB/2019/10.

2- أدرجت التغييرات المدخلة على النظام الإداري للموظفين الذي ينظم عمليات التعيين والترقية في نشرة المدير العام DGB/2019/14، التي صدرت في 23 آب/أغسطس 2019.

3- إطار اتفاق الخدمة المدنية: أعدت النسخة المنقحة منه وهي في مرحلة الإعداد النهائية.

6 ينبغي للمدير العام أن يضع الإطار المنقّح لإدارة

الموارد البشرية في صيغته النهائية، وأن يصدره كنشرة من نشرات المدير العام بحلول نهاية عام 2017. وينبغي إصدار السياسات والتعليمات الإدارية ذات الصلة أو تحديثها وفقاً لذلك.

الرئيس التنفيذي

التوصيات	الجهة المسؤولة	رُء اليونيدو
		<p>4- سياسة حظر التحرش ومنعه وتسوية الأضرار الناجمة عنه، بما في ذلك التحرش الجنسي: صدر تنفيذ لها في نشرة المدير العام 2019/12/DGB في 4 حزيران/يونيه 2019.</p> <p>5- إدارة أداء الموظفين: استعرضت أفرقة نقاشات مركزة السياسة العامة ذات الصلة في عام 2018، وستنتهي عملية التشاور مع الإدارات المعنية من أجل إدخال التغييرات على تلك السياسة وعلى نظام تخطيط الموارد المؤسسية في عام 2021 بالتوازي مع إنشاء المنصة/الأداة الجديدة على الإنترنت "SuccessFactors".</p> <p>6- استراتيجيات الموارد البشرية والسياسات الموارد البشرية المحدثة: يجري إعدادها حالياً لتحل محل إطار الموارد البشرية القائم.</p> <p>7- برنامج التطور والتنمية من فئة الخدمات العامة إلى الفئة الفنية: قُدم اقتراح بهذا الشأن إلى لجنة اليونيدو الاستشارية المشتركة بهدف إجراء مشاورات بين الموظفين والإدارة.</p> <p>8- صدر الأمر الإداري المتعلق بإعلان حماية السرية ومنع تضارب المصالح في 24 آب/أغسطس 2020. ويجري حالياً إعداد الأمر الإداري المتعلق باستحقاق الجدارة والترقية.</p>
7	الرئيس التنفيذي	<p>قُبلت - قيد التنفيذ</p> <p>دخلت خطة عمل اليونيدو بشأن التنوع الجغرافي للفترة 2020-2025 مرحلة الإعداد النهائية لعرضها على المجلس التنفيذي للموافقة عليها. وترتكز خطة العمل تلك على النهج الأربعة التالية:</p> <p>1- رفع مستوى الوعي بهذه المسألة لدى جميع القوى العاملة بمختلف مستوياتها وتعزيز عملية اتخاذ القرارات بشأن تعيين الموظفين الموهوبين وتحمل المسؤولية عن اتخاذ تلك القرارات؛</p> <p>2- الإضطلاع بأنشطة تواصل لتحسين علامة المنظمة التجارية واجتذاب مواهب جديدة من الدول الأعضاء غير الممثلة؛</p> <p>3- توطيد الشراكات مع الدول الأعضاء، ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة، والشبكات الأخرى حول هدف تحقيق المزيد من التنوع والشمول؛</p> <p>4- تطبيق أساليب تعتمد على البيانات، بما في ذلك في الرصد والإبلاغ، لتحقيق قدر أكبر من التنوع الجغرافي.</p>
		<p>ينبغي للمدير العام أن يضع خطة عمل، تتضمن تدابير رصد، بهدف تحسين التنوع الجغرافي للقوة العاملة لدى اليونيدو، وأن يقدّم تقارير منتظمة عن تنفيذها إلى مجلس التنمية الصناعية، بدءاً بدورته السادسة والأربعين في عام 2018.</p>

التوصيات	الجهة المسؤولة	رؤ اليونيدو
<p>8 ينبغي للمدير العام أن يضع خطة عمل، تتضمن تدابير رصد، بهدف تحسين التوازن الجنساني للقوة العاملة لدى اليونيدو، تكون مكتملة لسياسة المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وأن يقدم تقارير منتظمة عن تنفيذها إلى مجلس التنمية الصناعية، بدءاً بدورته السادسة والأربعين في عام 2018.</p>	الرئيس التنفيذي	<p>قُبلت - قيد التنفيذ</p> <p>تماشياً مع سياسة اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، واستراتيجية اليونيدو بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة للفترة 2016-2019، ومع هذه التوصية، وكذلك مع استراتيجية الأمين العام للأمم المتحدة لعام 2017 لتحقيق التكافؤ بين الجنسين، وضعت اليونيدو واعتمدت خطة عمل بشأن التكافؤ بين الجنسين للفترة 2018-2023، من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التوظيف.</p> <p>وقدمت تفاصيل خطة العمل تلك إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السادسة والأربعين (IDB.46/20) من أجل تحقيق التكافؤ بين الجنسين في التوظيف.</p> <p>وتمت تفاصيل خطة العمل تلك إلى مجلس التنمية الصناعية في دورته السابعة والأربعين عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل من خلال تقرير المدير العام بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتقرير المدير العام عن شؤون العاملين في اليونيدو.</p> <p>وتواصل اليونيدو جهودها الرامية إلى تحسين التوازن بين الجنسين وتسريع وتيرة التقدم المحرز في التكافؤ بينهما في ملاك موظفيها، بما في ذلك أثناء عملية التعيين والتدريب والتطوير.</p>
<p>9 ينبغي للمدير العام أن يصدر سياسة محدثة بشأن تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات، وأن يشكل فريقاً عاملاً على نطاق المنظمة لسياسة المجلس التنفيذي في الإشراف على تنفيذ السياسة وتوفير التوجيه الاستراتيجي في هذا المجال.</p>	الرئيس التنفيذي	<p>قُبلت - نُفذت</p> <p>حدّثت السياسة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرت هذه الصيغة المحدثة في نشرة المدير العام (DGB/2017/08).</p> <p>وأنشئ فريق عاملي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل مواصلة ترقية وتعزيز فعالية تكنولوجيا المعلومات وإدارة المعلومات في المنظمة (IC/2018/10).</p>

التوصيات	الجهة المسؤولة	رُدُّ اليونيدو
<p>10 يُدعى المؤتمر العام إلى اعتماد رؤية شاملة لحضور اليونيدو الميداني كجزء لا يتجزأ من دور المنظمة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، بما في ذلك وضع مجموعة من المعايير لتقييم فعالية ذلك الحضور.</p>	الهيئة التشريعية	<p>فُبلت - نُفذت</p> <p>نُشر في كانون الأول/ديسمبر 2019 تقييم مواضيعي مستقل لشبكة اليونيدو الميدانية، يقيم مدى أهمية الشبكة الميدانية وفعاليتها فيما يتعلق بأداء اليونيدو وتأثيرها وولائها في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030. وقدمت خريطة طريق بشأن كيفية تعظيم الفرص في إطار إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية إلى مجلس التنمية الصناعية (IDB.47/CRP.10) وإلى المؤتمر العام في دورته الثامنة عشرة (GC.18/6). وتتضمن خريطة الطريق إجراءات لتكثيف الشبكة الميدانية وتعزيز وجود اليونيدو في الميدان، وكذلك لتحسين النتائج والمساءلة والخدمات البرنامجية على الصعيد القطري. كما أن مؤشرات الإطار المتكامل بشأن النتائج والأداء المنفتح باتت تتيح حالياً قياس أداء اليونيدو ونتائجها على الصعيد القطري، ففتتح بذلك إدارة ذلك الأداء وتلك النتائج. وقد أدرجت في خطط تنفيذ إطار اليونيدو المتكامل بشأن النتائج والأداء آليات للبرمجة والرصد والإبلاغ على مستوى المكاتب الميدانية ولبناء قدرات المنظمة في هذه المجالات.</p>

ثالثاً - الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

3- لعلّ المجلس يوّد أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.
